

تحرك عاجل

استهداف شاب بحريني انتقاماً من أسرته

لا يزال كميل جمعة حسن، طالب بحريني بالمرحلة الثانوية، داخل السجن، في إطار عمل انتقامي منه ومن أسرته، بعدما رفض هو ووالدته أن يعملوا مخبرين لدى السلطات، وبسبب الحوارات التي تُجرىها والدته مع الصحف العالمية. ويواجه كميل أكثر من 20 محاكمة، على خلفية مزاعم مشاركته في مظاهرات للمعارضة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وزارة العدل

مبنى 82، طريق 1702

المنطقة الدبلوماسية

المنامة، البحرين

فاكس: +973 1753 0574

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

سفير البحرين لدى المملكة المتحدة فواز بن محمد آل خليفة

سفارة مملكة البحرين

30 ميدان بيلغراف

لندن، SW1X8QB

سمو الشيخ خالد، سعادة السفير

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم، اليوم، للإعراب عن القلق بشأن الاحتجاز التعسفي لطالب المرحلة الثانوية كميل جمعة حسن، البالغ من العمر 17 عامًا، ولا يزال مُحتجزًا في السجن منذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2019.

ويُحتجز كميل حاليًا بمركز إصلاح وتأهيل الأحداث بالحوض الجاف. ويواجه ما يربو على 20 دعوى قضائية منفصلة، وتستند إلى مظاهرات ضد النظام الملكي، فيما يبدو أنه كان مُستهدفً بسبب حديث

والدته، نجاح أحمد يوسف، علناً عن تعرضها للمعاملة السيئة خلال احتجازها التعسفي بين 2017 و2019. وحُكم على كميل، في 13 سبتمبر/أيلول 2020، بالسجن لمدة خمسة أعوام، لاتهامه بمجموعة من الجرائم، في محاكمة لـ 39 مُتهمًا، وكان جميعهم مواطنين شيعة، الأمر الذي يعكس تفشي التمييز المجحف في نظام العدالة الجنائية لحكومة البلاد السنية. وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة تُفيد بأن كميل أُرغم، في يناير/كانون الثاني 2020، على توقيع "اعتراف" معد مسبقاً وضعه مستجوبوه أمامه، بعدما تعرض للضرب وأُكره على الوقوف لفترات طويلة.

ومن ثم، نحثكم على أن تفرجوا فوراً عن كميل، وعلى أن تُسقطوا كافة التهم الموجهة إليه، والتي وجهت إليه بسبب مشاركته بصورة بعيدة عن العنف في مظاهرات، وأن تضعوا حدًا لاستهداف أسرته، وأن تُلغوا حكم إدانته الصادر في إطار المحاكمة الجماعية الجائرة التي انتهت في 13 سبتمبر/أيلول 2020. ونحثكم على ضمان إتاحة سُبُل الاتصال بأسرته ومحاميه، وكذلك حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من المعاملة السيئة، ريثما يُفرج عنه. ويجب أن تُجرى التحقيقات، بشكل مستقل وفعال، حول مزاعم تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ولا ينبغي أن تُقبل الإفادات المُنتزعة منه تحت وطأة التعذيب كأدلة في الدعاوى الجنائية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

معلومات إضافية

كميل جمعة حسن هو ابن نجاح أحمد يوسف، السجينة السابقة التي أُدينَت وسُجنت لأكثر من عامين؛ بتهمة نشرها محتوى تُعارض فيه الحكومة على الإنترنت. واستُدعي كميل، الذي كان يبلغ من العمر 14 عامًا آنذاك ولا يزال بالمرحلة الإعدادية من تعليمه، مع والدته، في 23 أبريل/نيسان 2017، لاستجوابهما على خلفية تهمة بـ "التجمهر" و"الشغب" و"صناعة وحياسة عبوات قابلة للاشتعال أو الانفجار" (يُفترض أن المقصود زجاجات المولوتوف). وفي أثناء احتجاز كميل بمركز الاستجواب، يومئذ، أدانته إحدى المحاكم في إطار محاكمة فادحة الجور، بارتكاب تلك التهم، في غيابه هو ومحاميه، وحكمت بوضعه تحت الاختبار القضائي لمدة عام واحد. ولم تعلم أسرته بأمر محاكمته في هذا اليوم، وعلمت بصدور الحكم لاحقًا.

ووفقًا لما ذكرته نجاح في حواراتها الصحفية، طلب ضباط بالمخابرات منها وابنها كميل أن يعملوا كمخبرين لصالح الحكومة لنقل تحركات المعارضة، في منطقة مرقوبان بجزيرة سترة، حيث تعيش أسرتهما، وذلك خلال استجوابهما في أبريل/نيسان 2017، بمقر مديرية التحقيقات الجنائية في المحرق. وهدد الضباط بالانتقام من كميل باستخدام التهم الجنائية المُوجهة إليه كوسيلة للإكراه، وأخبروا نجاح بأنهم سيقتلون أفراد من أسرتهما، بطريقة تبدو وكأنها حادثة، إذا لم توافق هي وابنها على العمل كمخبرين. وقالت نجاح مرارًا وتكرارًا إنها كانت تتعرض منذ لحظة اعتقالها للضرب والاعتداء الجنسي على أيدي المحققين. وبعد رفضها العمل كمخبرة خلال استجوابها وتعرضها للمعاملة السيئة لبضعة أيام، حُسبت على ذمة المحاكمة، ثم حُكمت وسُجنت لاتهامها بتداول محتوى ينطوي على معارضة الحكومة على الإنترنت. وتحدثت نجاح عن تجربتها في وسائل الإعلام البريطانية، من بينها صحيفة "[ذا إندبندنت](#)" وهيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، منذ الإفراج عنها. وتناولت [منظمة العفو الدولية](#) حالتها عدة مرات.

وأستُدعي كميل مجددًا في وقت لاحق من 2017، بعدما سُجنت والدته على خلفية مجموعة جديدة من التهم، استندت إلى مشاركته المزعومة في مظاهرة عنيفة. ولم يمتثل لأمر الاستدعاء، نظرًا لما تعرض له سابقًا من إكراه خلال استجوابه، وكذلك لإدانته في محاكمة جائرة. وفي 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أدانت محكمة بحرينية كميل في غيابه، بالتهم الجديدة، وقضت بأنه انتهك شروط الاختبار القضائي، وأمرت بحبسه داخل مركز لاحتجاز الشباب لما تبقى من مدة الاختبار. ولم يُسلم كميل نفسه لقضاء مدة الاحتجاز، وأصبح بالتالي مطلوبًا لدى السلطات. وتمكن من حضور الامتحانات النهائية للمرحلة

الإعدادية في ربيع 2018، لكنه أُضطر للاختباء تمامًا بعد ذلك، ولم يتمكن من بدء المرحلة الثانوية في الفصل الدراسي بخريف 2019، الذي بدأ في سبتمبر/أيلول.

وعلى مدار عامي 2018 و2019، صدرت أوامر استدعاء لكميل بصفة متواصلة، ووجهت إليه تهمة، ورفعت ضده دعاوى قضائية، تضمنت ست دعاوى استندت فقط لتهمة "التجمهر" و"الشغب"، وكذلك أكثر من 12 دعوى أخرى تعلقت بالمشاركة في مظاهرات. ورفعت البحرين إجمالاً 22 دعوى منفصلة على الأقل ضد كميل، استناداً إلى مزاعم مشاركته في المظاهرات. وتضمنت إحدى هذه الدعاوى 39 مُتَهَمًا، من بينهم 14 دون سن الرشد، ويُعتبر عدد المتهمين كبيراً بصورة غير معقولة لقضية واحدة، ما يجعل البت في المسؤولية الجنائية لكل متهم أمراً غير ممكن، وما ينتهك بالتالي الحق في المحاكمة العادلة. ويبدو أن كافة المتهمين ينتمون للطائفة الشيعية مثل كميل وأسرته. وينتمي جميع قاطني جزيرة سترة، موطن كميل، تقريباً للطائفة الشيعية، وغالباً ما تنظر إليهم حكومة البحرين السنية بعين الاشتباه. وصادرت سلطات السجن مؤخراً متعلقات دينية (نسخ إضافية من القرآن ومسابح) من كميل والمحتجزين معه من الشيعة.

وبحلول نهاية 2019، رفعت دعاوى أخرى بحق كميل بصورة سريعة لدرجة أنه كان عليه أحياناً حضور عدة جلسات في دعاوى منفصلة في يوم واحد. وقرر كميل في نهاية المطاف تسليم نفسه بعد استدعائه، تلك المرة إلى مركز شرطة النبيه صالح للحضور في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، بعدما واجهت بقية أسرته تهديدات متزايدة، إذ أُستدعي والده وشقيقه وأبناء عمه لاستجوابهم عن مكان وجوده. وبعد أن سلم نفسه، نُقل في وقت لاحق من اليوم نفسه إلى الأكاديمية الملكية للشرطة، حيث تعرض للضرب وأُبقِيَ في أوضاع مُجهدة (أرغم على الوقوف)، بحسب ما ذكرته مصادر منظمة العفو الدولية. واقتيد، بعد بضعة أيام، لكي يُوقَّع "اعترافاً" معداً مسبقاً لم يتسن له قراءته. وازداد زخم الملاحقة الرسمية لكميل، مع مواصلة والدته حديثها علناً عن محنتها، وبالنظر إلى تزايد كم الدعاوى المتطابقة ضده، ووقائعها الأساسية وتوقيتها، فإن ملاحقته قضائياً وسجنه جاء على سبيل الانتقام من والدته.

وكان كميل يبلغ من العمر 16 عاماً وقت اعتقاله، وبذلك، يُعد قاصراً من الناحية القانونية، بموجب المادة 1 من "اتفاقية حقوق الطفل"، التي تُمثل البحرين دولة طرف فيها. ورغم هذا، تعاملت البحرين مع أشخاص من سن الـ 15 عاماً وما فوق كبالغين، لأغراض الملاحقة الجنائية، منذ 1976، وأكدت مُجدداً على هذا النهج في تعديلها على قانون الأحداث في 2014 (قانون رقم 15 لسنة 2014 بتعديل المادة 1

من [المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 1976 في شأن الأحداث](#)). ويمكن أن يخضع الأطفال دون سن الـ 15 عاماً لإجراءات تأديبية متنوعة لا ترقى لمستوى الملاحقة الجنائية، لمعاقبة المشاركة في المظاهرات، بموجب القانون البحريني [\(المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 2013 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 1976 في شأن الأحداث، تحديداً البند 8 من المادة 2 والمادة 6\)](#).

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو العربية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: كميل جمعة حسن (صيغ الذكر)